العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦
فى مقررات التاريخ المدرسى المصرى
والانتماء الوطنى

د. زكى البحـيرى

مدخـل :

التعليم مقياس التقدم ، إذا صلح حاله فى أى مجتمع أو أمة صلح حـال المجتمع بكامله، ولذلك من الضروري ربط خطط التعليم والتربيـة بخطـط الإنتاج والتنمية وبالسياسات العامة للدولة وبتوجهها القومي .

والمقررات التاريخية تشكل المكون الأساسى للتراث الثقافى لدى طلاب المدارس، ولما كانت مقررات التاريخ المدرسـية لـدينا مليئـة بـالعيوب والتغييرات الدائمة فقد جعلت الحيرة تستولى على طلابنا ومثقفينا عند الحكم على حدث من الأحداث أو موقف تاريخى أو سياسـى معـين لأن الرؤيـة مضببة واختلاف الرأي سمة غالبة بين كثير من الطلاب والمثقفـين، وهـذا يستدعى طرح سؤال هام هو ما ذنب أجيالنا الحاضرة لكى يتشوه تاريخهـا ويتغير مفهومها وتتلون نظرتها لماضيها، ويقل شعورها بالانتماء ؟.

وإذا كان التاريخ هو أحداث ووقائع الماضى، وسلة الخبرات والمعارف فإن المقررات التاريخية المدرسية مهمتها الوقوف على مجهودات الأجيـال السابقة، وإبراز دور بلادنا، وتنمية الاعتـزاز بـالتراث والقـيم الوطنيـة والروحية والثقافية والحفاظ على الانتمـاء الـوطنى للمـواطن المـصرى والعربى.

وإذا عبر التاريخ المدرسى حقيقة عن ظروفنا الراهنة فإنـه لا شـك سوف يركز على البعد الوطنى والقومى الذى يعمق لدينا ثقافة ووعيا كافيين

لإحلال قيمة الشجاعة كبديل للتردد والخوف، والإحساس العام كبديل للذاتية والأنانية، والشعور الوطنى والقومى كبديل لعدم الانتماء والعدالة الاجتماعية كبديل للتباين الطبقى الصارخ، والديمقراطية كبديل للدكتاتورية، وتقوية الاقتصاد الوطنى كبديل للتبعية [١] .

ولقد كان العدوان الثلاثى أو حرب السويس عام ١٩٥٦ ــ كحدث تاريخى كبير وهام فى حركة الكفاح الوطنى المصرى ــ مفصلا مهما له تأثيراته الجذرية على المستوى الوطنى والعربى والدولى، لذلك فإن دراسة هذه الحرب دراسة تفصيلية تكشف عن كثير من الحقائق التى أهملناها، وأهلنا عليها تراب النسيان لأن بعضا منا وكثيرين فى الخارج يبرزون عن عمد أو عن جهل السلبيات التى حدثت فى السياسة المصرية والعربية إبان الفترة الثورية الناصرية بصفة خاصة ــ على حساب الحقيقة التاريخية ــ ويستثمروتها وينفخون فيها كالحاوى فى الأساطير الهندية حتى تصبح ثعابين متوحشة تخيف اللاعبين بها أكثر مما تخيف غيرهم على حد قول محمود مراد الصحفى الكبير بجريدة الأهرام[٢] .

ولقد اعتبر البعض أن ما جاء فى مقررات التاريخ المدرسية عن الفترة المنحصرة ما بين سنتي ١٩٥٢ و١٩٧٠ ــ خاصة ما يتصل منها بالصراع ضد الاستعمار وإسرائيل ــ كان مبالغا فيه، وحمل هؤلاء حكومة الثورة مغبة ما وقع من أحداث منها حرب السويس عام ١٩٥٦ وما ارتبط بها من مواقف الغرب المعادية لنا، وكأن المواقف الوطنية والقومية فى تاريخ الشعوب خطأ لا يجب تكراره، وكأن مواجهة التحدي الإمبريالي الإسرائيلى للبلدان العربية قد نبع من فراغ ولا أساس له .

وتدليلا على سوء نيات القوى الغربية وتخطيطها ضد مصر منذ قيام الثورة وقبل حرب السويس نستشهد بما جاء فى وثيقة أمريكية بعثت بها

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى لندن إلى رئاستها فى واشنطون فى ربيع عام ١٩٥٦ ــ قبيل وقوع العدوان الثلاثى ــ كتبتها المخابرات الأمريكية عقب إحدى جلسات التنسيق للعمل ضد مصر بينها وبين المخابرات البريطانية جاء فيها ما نصه "لقد كانت المخابرات البريطانية فى هذه الجولة أكثر حزما وتصميما على العمل المباشر" ، وأنها وضعت مخططا للعمل بالفعل، وفيما يلى نورد انطباعا عن هذا المخطط البريطانى :

المرحلة الأولى : العمل على إحداث تغيير كامل فى حكومة سوريا، وتعتقد المخابرات البريطانية أنها تستطيع أن تقوم بهذه العملية وحدها لكنها ستلجأ عند الاقتضاء إلى العمل المشترك مع العراق وتركيا واحتمالا مع إسرائيل.

المرحلة الثانية : تود المخابرات البريطانية مناقشة المخابرات الأمريكية فى العمل السياسى، واعتقد أن المخابرات البريطانية مستعدة لبذل الجهود لاستغلال الانقسامات فى الأسرة المالكة السعودية، واحتمال استغلال موقعهم فى الأمارات المتصالحة للتعجيل بسقوط سعود.

المرحلة الثالثة : سيتم الاضطلاع بها توقعا لرد فعل مصرى عنيف تجاه المرحلتين الأولى والثانية، وينهى كاتبو تقرير وكالة المخابرات الأمريكية من لندن تقريرهم بقولهم "لقد خرجنا بانطباع هو أن نطاق الإجراءات البريطانية سيتناسب تناسبا مباشرا مع رد الفعل المصري، ويتراوح هذا من فرض العقوبات المحسوبة لعزل ناصر إلى استخدام القوات البريطانية والإسرائيلية على حد سواء لإسقاط الحكومة المصرية"(٣).

والوثيقة التى أوردت هذه المؤامرات السرية البريطانية الأمريكية كانت عن اجتماع تم فى ربيع عام ١٩٥٦ ــ كما سبق أن أشرنا ــ أي عقب خروج القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس، تلك القوات التى بلغ عددها ٨٠ ألف جندى تنفيذا لاتفاقية الجلاء التي كانت بريطانيا قد عقدتها

مجبرة مع حكومة الثورة فى عام ١٩٥٤ نتيجة لزيادة عمليات الكفاح المسلح ضد الجنود الإنجليز فى قاعدة قناة السويس.

ومما لاشك فيه أن رجال السياسة البريطانيين الحاضرين للاجتماع المشار إليه كانت عالقة فى حلوقهم مرارة الخروج من بلد احتلوه ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن من الزمان واعتصروا كل ثرواته خلال هذا الوقت لصالح بلادهم. وتاريخ الوثيقة يوضح أن خطط التآمر البريطانية ضد مصر والدول العربية المستقلة حديثا كانت مجهزة قبل تأميم قناة السويس الذى وقع فى ٢٦ يوليه ١٩٥٦، وهذا بمثابة رد على من يصورون لنا أن حكومة الثورة هى التى جرت الإنجليز والفرنسيين للاعتداء علينا.

ولقد اعترف المفكرون الأحرار حتى فى إنجلترا وفرنسا أنهم تعاملوا مع أزمة السويس بحسابات عصر الامبريالية وهذا ما أشار إليه الصحفى الفرنسى الذائع الصيت جان لا كوتير فيما بعد حيث قال "باختصار لقد تعاملت فرنسا مع أزمة السويس بحسابات القرن التاسع عشر وعقلية الإمبراطورية الفرنسية" ثم يقول: " لم يدر بخلد القادة الفرنسيين من الطبقة السياسية الحاكمة وغير الحاكمة أن العالم كان على أعتاب عصر جديد من تحرر الشعوب كان مؤتمر "باندونج" بدايته "(٤).

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ :

قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فتخلصت من ملكية فاروق التى أذلت الشعب، وأخذت ثرواته وأنفقتها فى دور الملاهي وشواطئ الاصطياف الأوربية وعلى الحفلات الصاخبة، لقد كان كل هذا البذخ من مال ودم وعرق وضرائب الفلاحين المصريين الحفاة، وقللت الثورة من سيطرة الطبقة الإقطاعية بإصدارها قانون الإصلاح الزراعي، وأزالت سيطرة رأس المال

الأجنبي على الحكم بإصدار قوانين التمضير، وركزت رأس المال والثروة فى يد الحكومة المصرية لحساب الشعب المصرى بإصدار قوانين التأميم، وسعت الثورة سعيا مباشرا للتخلص من الاستعمار البريطانى فى السودان بعقد اتفاقية السودان عام ١٩٥٣ مما أدى إلى إنهاء الحكم الثنائى فى هذا البلد العربي الأفريقى ذات العلاقات التاريخية العميقة والوثيقة بنا، وتخلصت الثورة من الاستعمار البريطاني لمصر بعقد اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وبموجبها غادر آخر جندي بريطاني قاعدة قناة السويس فى ١٨ يونية ١٩٥٦[٥].

ثورة يوليو ومحاولات تطوير الاقتصاد المصرى :

إذا كان الاقتصاد هو أساس أى تقدم فقد سعت حكومة الثورة إلى تطوير اقتصاد البلاد بعد خروج المستعمر، والتاريخ بما فيه تاريخ المدارس ــ يرصد ضمن ما يرصد ــ التطور الاقتصادى للبلدان، ولقد ورد فى كتاب الثانوية العامة المعنون (تاريخ العرب الحديث) لسنة ١٩٦٨ م لمؤلفيه أحمد عزت عبد الكريم وآخرون أن مصر بعد الثورة قد سعت لتطوير اقتصاديات البلاد، ورأت حكومة الثورة أنه لكي تتطور الزراعة المصرية وتزيد الرقعة الزراعية، وتولد طاقة كهربية كبيرة يمكن استخدامها لتطوير الصناعة المصرية لا بد أن تقيم مشروع السد العالي، ولما راحت هذه الحكومة تتلمس المال من البنك الدولي لإقامة هذا المشروع الذي علقت عليه الآمال لإنعاش أحوال مصر الاقتصادية، رفض البنك الدولى للإنشاء والتعمير إقراض مصر المال الذي تحتاج إليه لبناء السد العالى نتيجة لضغط الدول الاستعمارية على إدارة البنك [٦].

ويستطرد نفس كتاب الثانوية العامة المشار إليه بقوله "ومضت حكومة الثورة قدما فى استكمال تحرير مصر ودعم استقلالها السياسى والاقتصادى

من أي سيطـــرة أجنبية [٧] ، فلما طرحت فكرة إقامة مشروع السد العـــالى، ولما رفض البنك الدولى تمويل المشروع لإعاقة برامج الثورة ــ المـــصرية ــ لتطوير هذا البلد، وإثبات فشل خطط هذه الثورة تجاه القـــضايا العربيـــة وقضية فلسطين، رأت القيادة المصرية ممثلة فى الزعيم جمال عبد الناصـــر أن شركة قناة السويس تمثل نموذجا صارخا للسيطرة والاستغلال الأجنبيين، هذه القناة التى تجرى فى أرض مصرية وحفرتها أيد مصرية ومـــات فـــى حفرها عشرات الألوف من الفلاحين وضحت مـــصر فـــى ســـبيل حفرهـــا بتضحيات غالية من دماء أبنائها، ثم سيطرت شركة قناة الـــسويس ومـــن ورائها إنجلترا وفرنسا على مصر التي فقدت مكانتها ونصيبها من الأرباح، ولم يكن لأبنائها من نصيب فى مناصب الشركة ووظائفها" [٨].

واستكمل نفس مقرر التاريخ للثانوية العامـــة لعام ١٩٦٨ كلامـــه عـــن حرب السويس ذاكرا أن " القيادة المصرية قررت على لسان زعيمها جمـــال عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تأميم الشركة العالميـــة لقنـــاة الـــسويس فاستردت مصر بذلك هذا المرفق الهام". وما أن صدر قرار التأميم حتى قام مالكو الشركة ومن ورائهم الدول الاستعمارية – وخاصة إنجلترا وفرنسا ــ بحملة ظالمة على مصر والحكومة المصرية ، وتوالت المؤامرات والدسائس لتعطيل الملاحة فى القناة، ومن هذه الدسائس أن أكثر المرشـــدين الأجانـــب العاملين فى القناة تقدموا باستقالة جماعية حتى يحدث شلل لحركة الملاحة فى القناة، ولكن مصر مضت فى خطتها، ووفرت هيئة من الفنيين والإداريـــين المصريين واليونانيين مكنتها من إدارة حركة الملاحة فى القناة على أكمـــل وجه [٩].

وحول تأميم القناة تحدث مقرر تاريخ مصر الحديث والمعاصر للـــصف الثالث الإعدادي عام ١٩٦٧ لمؤلفه رشدى مجلع الحكيم وآخرون بقوله " كان

تأميم القناة مقدمة لتحرير الاقتصاد القومى تماما من السيطرة الأجنبية، فقد اتخذت الثورة في أعقاب العدوان الثلاثي عدة إجراءات لتحقيق ذلك منها وضع أموال الدول المعتدية تحت الحراسة ثم قامت بتمصير ثم تأميم البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية الأجنبية" (١٠). والواقع أن ما ورد فى هذا المقرر من حقائق تاريخية ومواقف وطنية، لم يرد فى المقررات التاريخية المدرسية التي جاءت بعد عقد معاهدة كامب ديفيد المنعقدة ١٩٧٨..

ورأت حكومة الثورة أن خطر إسرائيل على الحدود يتزايد يوما بعد يوم خاصة بعد تأميم شركة قناة السويس، وأحست أن هناك نوايا تبيت فى الخفاء ضد مصر فقررت العمل على تزويد الجيش المصري بالأسلحة الحديثة، وخاصة أن إسرائيل كانت تتلقى أحدث المعدات والأسلحة من الخارج. ولقد ورد فى مقرر الصف الثالث الإعدادي للدراسات الاجتماعية لعام ١٩٩٢ لمؤلفه إبراهيم الدسوقى محمد وآخرون "أن مصر طلبت من الدول الغربية تزويدها بالسلاح، فلما رأت امتناع هذه الدول عن بيع السلاح لها لجأت إلى الاتحاد السوفيتي لشراء السلاح منه، ووقعت اتفاقية معه ومع بعض دول الكتلة الشرقية لتزويد مصر بالأسلحة " (١١).

العدوان الثلاثي على مصر :

لما فشلت كثير من المؤامرات الموجهة ضد مصر من جانب الدول الغربية لجأت الدولتان الاستعماريتان – فرنسا وإنجلترا – إلى التهديد بالحرب فحشدت الجيوش والأساطيل والطائرات ثم اتفقتا سراً مع إسرائيل على أن تشن حربا هجومية على مصر فى الوقت الذي تغزو فيه القوات الفرنسية والإنجليزية مدينة بورسعيد ومدن منطقة القناة فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦. (١٢)

وحول أسباب العدوان الواردة فى المقررات التاريخية للمدارس المصرية يذكر مقرر الصف الثالث الإعدادي ٩٢ / ١٩٩٣ أن عقد مصر لصفقة "الأسلحة السوفيتية كانت من ــ أول ــ وأهم العوامل التي دفعت إنجلترا وفرنسا ومعهما إسرائيل للعدوان على مصر وأن العامل الثاني للعدوان خاصة بالنسبة لفرنسا هو غضب فرنسا ورغبتها فى الانتقام من مصر التي كانت تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية للثورة الجزائرية التي قامت عام ١٩٥٤ – من القاهرة – لتحرير الجزائر، أما العامل الثالث والمباشر للعدوان فهو قيام حكومة الثورة بتأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦" (١٣).

وقد وردت أحداث العدوان الثلاثى على مصر بالتفصيل – مما لم يرد فى الكتب التاريخية المدرسية بعد عقد معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨ – فى مقرر الشهادة الإعدادية المعنون بالتاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربي ١٩٧٠ فذكر هذا المقرر "أنه فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ فوجئت مصر بدخول العصابات الإسرائيلية الحدود المصرية فى سيناء فتصدت لها قواتنا البرية والجوية ودمرت عددا من الكتائب اليهودية، وألحقت بالعدو خسائر فادحة وأخذت القوات المسلحة الضاربة تتجه إلى ميدان القتال وبدأت معارك ضارية أحرزت فيها القوات المصرية انتصارات حاسمة، وبينما كانت العمليات العسكرية تدور فى الجبهة ظهرت حقيقة المؤامرة (١٤)، ففى اليوم التالي تلقت مصر إنذارا مشتركا من بريطانيا وفرنسا تطالبان فيه بالآتي :

١ – سحب القوات المتحاربة (يقصد الإسرائيلية والمصرية) إلى مسافة تبعد عشرة أميال عن جانبي القناة.

٢ – تسليم مصر لمدن القناة الثلاث ــ بور سعيد والإسماعيلية والسويس ــ لجيوش الدولتين الاستعماريتين، وكانت الدولتان قد حشدتا أساطيلهما وجيوشهما فى قبرص قرب السواحل المصرية، وحددت مهلة لإثنتى عشر ساعة لقبول الإنذار وإلا تدخلتا عسكريا لتنفيذه" (١٥). ويلاحظ أن هذا المقرر يوضح موقف القوات المسلحة المصرية ودروها العسكري المشرف الذي لم تذكره المقررات التاريخية فى العشرين سنة الأخيرة بل وتجاوزته كثير من الأبحاث التاريخية والأكاديمية.

ويذكر مقرر تاريخ العرب الحديث للصف الثالث الإعدادي عام ١٩٦٧ لمؤلفه أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون "أن مصر لم تتردد فى رفض الإنذار البريطاني الفرنسي، وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن مصر ستحارب الدول الثلاث إذا حاربتها، وأنه لن يفرط فى حق مصر واستقلالها، ونفذت بريطانيا وفرنسا تهديدهما فبدأت طائرات الدول المعتدية الثلاث تضرب الأراضي المصرية فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ ولكن السلاح الجوى المصرى – الناشئ – تمكن من تدمير ثلث طائرات سلاح الجو الإسرائيلى ونجح فى إسقاط بعض الطائرات البريطانية والفرنسية(١٦). وهاجمت الطائرات المعادية مدينة بورسعيد، ورغم أن العدو كان قد حشد ٣٠٠٠٠ جندي بريطاني و٤٥٠٠٠ جندي فرنسي فإنه لم يتمكن وكما ورد فى مقرر الصف الثالث الإعدادي للتاريخ عام ١٩٧٠ من النزول إلى ساحل بورسعيد إلا بصعوبة، ولاقى جيشه الكثير من المقاومة الشعبية فى المدينة الباسلة إذ قاتلت النساء والأطفال جنبا إلى جنب مع الرجال من بيت إلى بيت ومن شارع إلى شارع مما أكسب بورسعيد منزلة رفيعة لشجاعة أبنائها وبسالتهم"(١٧).

ويشير كتاب تاريخ العرب الحديث للمرحلة الإعدادية لعام ١٩٦٧ لحالة التضامن العربى من المحيط إلى الخليج، فقد تظاهرت وأضربت الشعوب

العربية إضرابا شاملا عقب تأميم مصر لشركة القناة مظهرة تأييدها لمصر واحتجاجها على تدخل الدول الغربية فى شؤونها، وظهر لون آخر من ألوان التكتل العربى مع مصر إبان العدوان الثلاثى حيث دمر المواطنون فى سوريا أنابيب البترول المارة بأراضيهم، والتي تحمل زيت البترول العراقي إلى الدول الغربية فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦، وفى نفس الوقت "رفض العمال العرب فى كثير من الموانئ العربية التعاون مع السفن البريطانية والفرنسية، ورفضوا القيام بعمليتي الشحن والتفريغ لها، كما دمر العمال العرب فى ليبيا أحد المطارات البريطانية العسكرية هناك ورفضت الحكومة الليبية الموافقة على استخدام القواعد العسكرية البريطانية لديها للعمليات الحربية ضد مصر" (١٨).

ووقفت الدول المحبة للسلام مع مصر وهدد الاتحاد السوفيتي باستخدام الصواريخ العابرة للقارات ضد المعتدين، ولم تكن الولايات المتحدة مؤيدة للعدوان الثلاثى، فقد كان من صالحها أن يرحل الاستعمار الاحتلالى القديم لكى تحل هي محله بسيطرة من نوع جديد هو الاستعمارالاقتصادى، واستمعت الأمم المتحدة لنداء السلام، وقررت وقف العدوان فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦، وجلاء القوات المعتدية عن قناة السويس، فتم جلاء آخر جندى منها فى يناير عام ١٩٥٧.

وانتهى العدوان العسكرى الغربى ضد بلادنا ليبدأ العدوان الاقتصادى إذ عملت الدول الاستعمارية على شن حملة اقتصادية عنيفة ضد مصر، وجمدت ما لديها من الأرصدة المالية المصرية، وامتنعت عن شراء القطن المصري، ولكن مصر نجحت فى تصريف انتاجها من القطن، واستوردت ما يلزمها من القمح والأدوية وغيرها، وأصلحت من نظامها الاقتصادى حتى اعترفت الدول الاستعمارية نفسها بفشل حصارها الاقتصادي ضدنا (١٩)، وخرجت

مصر منتصرة عسكريا وسياسيا واقتصاديا بإرادة شعبها وحكومة ثورتهـا، ووقوف الدول العربية والدول الصديقة معها.

ملاحظات حول عرض حرب السويس فى المقررات التاريخية المصرية :

أولا : نحن نلاحظ من خلال ما عرضناه فـى المقـررات التاريخيـة المدرسية وما لم نعرضه عن حرب السويس أن المقررات التي صدرت قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ عالجت الأحداث التاريخية بقدر كبير من الحقيقة بحيث تعكس دور الشعب المصرى والشعوب العربية، وهذا بالطبع ينسحب علـى قضية تأميم القناة وحرب السويس عام ١٩٥٦. كما نلاحظ أن أحداث العدوان وأطرافه قد نوقشت تاريخيا بمسمياتها الفعلية دون إضافة أو إسقاط، فكتـاب تاريخ العرب الحديث لعام ١٩٦٧ ــ لأحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون للإعدادية العامة ــ يقول: بخصوص عدوان عام ١٩٥٦ "لقد وجد الإنجليـز والفرنسيين صنيعتهم إسرائيل مخلب قط لتنفيذ العدوان الثلاثي على مصر". ويورد نفس المقرر عبارة يصف بها إسرائيل – عبارة لم ترد نهائيـا بعـد حدوث الاتجاهـات التفاوضية مع إسرائيـل عقـب حرب ١٩٧٣ ــ حيث يقول "فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ هاجمت العصابات الإسرائيلية حـدود مـصر الشرقية " (٢٠). ثم يعرض الكتاب لموضوع حرب السويس ككل فى أربـع صفحات كاملة وهو نفس عدد الصفحات التى عالجت ذات الموضـوع فـى كتاب التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربى للمـستوى الإعدادى فى عام ١٩٧٠ لمؤلفيه عبد الـرءوف نـصر ومحمـد إبـراهيم الصيحى. ولقد سبق أن أشرنا أيضا لمعالجة العدوان الثلاثـى فـى كتـاب الثانوية العامة "تاريخ العرب الحديث" لمؤلفيه أحمـد عـزت عبـد الكـريم وآخرون، إلا أن هذا الكتاب قد تم تغييره تغييرا واضحا فـى طبعـة عـام

١٩٧٤ حيث تم تقليص المادة العلمية للموضوع ذاته من أربع صفحات إلى أربعة سطور(٢١).

ثانيا : وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ جرت مفاوضات بين مصر وإسرائيل فى حضور الوسيط الأمريكي هنرى كيسنجر وقتها – وهو يهودي أمريكي – وسافر السادات إلى إسرائيل وتطورت المفاوضات المصرية الإسرائيلية، وانتهت بعقد معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٨ فى الولايات المتحدة وبترتيبات سياسييها وحضور رئيسها جيمى كارتر، وتغيرت الاتجاهات السياسية والفكرية والثقافية المصرية بفعل وقيود معاهدة كامب ديفيد ونصوصها. وبناء عليه قامت وزارة التربية والتعليم عن طريق من قبلوا كتابة أو مراجعة المقررات التاريخية المدرسية وتفصيلها وتشذيبها على مقاس السياسة المصرية الجديدة فتم تقليص المقررات وتخفيضها بشكل عام وتم إزالة أو تقليل اللهجة الوطنية والقومية التي تعكس اعتزازا بالأرض ومعاداة للقوى الأخرى وإسرائيل مما قلل من الإحساس القومي، وأضعف الانتماء الوطني، ولن أقول أنهاه كليا، وأدى إلى قبول الآخر رغم عدم قبوله لنا، وإلى نشر ثقافة السلام (٢٢) فى مواجهة من ينشر ضدنا ثقافة المواجهة والعداء، بل والتحقير فى بعض الأحيان ــ ولعلنا نراجع ما جرى فى العراق وأفغانستان، وفلسطين ولبنان، والصومال، والسودان، والبوسنة، والهرسك، إنها حروب عدائية ضد العرب والمسلمين وفى القلب منهم مصر .

وقد ترتب على مراجعة المقررات المدرسية التاريخية ــ المشار إليها آنفا ــ إزالة الكلمات التي كانت تزعج المستعمرين وتثير حساسية إسرائيل والدول الأجنبية المعادية لنا مثل كلمة «الإمبريالية» ، وأحيانا كلمة «الاستعمار» وهى بنفس معناها، وتم استبدالها بكلمات تدخل أو احتلال ، كذلك أزيلت عبارات مثل «العدو الصهيوني» أو «العصابات الصهيونية»

أو «العدو الإسرائيلي» وحل محلها كلمة «إسرائيل» فقط ، والعبارات الأولى تعنى العدو المغتصب ، أما كلمة إسرائيل فتشير إلى دولة ذات سيادة، وما بين مصر وبينها مجرد خلاف فى الرأي أو نزاع منتهى (٢٣) ، كذلك توقف ذكر أية إشارة إلى النفوذ الإمبريالي الأمريكي، والتغلغل الثقافي الغربي، وهذا أمر فى منتهى الخطورة والأثر على إدراك طلابنا وشعوبنا ذلك لأن التاريخ لا ينبغي أن يغير أو يبدل تحت أى بند من البنود إلا أن يكون ذلك أمر يفرضه الغالب على المغلوب أو المنتصر على المهزوم، ولعل مثل هذه النغمة قد نجحت فى إبعاد عقول أبنائنا عن التنبه لمخاطر القوى المنافسة والمعادية لنا، كما نجحت فى قبول التطبيع والسلام مع إسرائيل، وهى الدولة المتغطرسة والمتحدية والنووية والمعادية الوحيدة لأمتنا العربية، ولقد كان هدف إسرائيل من عقد معاهدة «كامب ديفيد» تحييد مصر، وإبعادها عن ساحة الصراع العربى الإسرائيلي لكي تنفرد إسرائيل بالدول العربية واحدة بعد الأخرى تساومها على التفاوض وقبول ما تفرضه من شروط أو تشن عليها الحرب والعدوان، وهذا ما حدث ضد لبنان وحزب الله أخيرا، وما حدث مع العراق ابتداء من عام ١٩٩١ (٢٤) ، لأن الغزو الأمريكي الكامل للعراق عام ٢٠٠٣ كان بقوات أمريكية ودولية متحالفة نيابة عن إسرائيل، وما تتطلع إسرائيل إلى عمله تجاه سوريا أو إيران من حرب أو تدمير لقواتهما العسكرية التقليدية أو غير التقليدية هو فى الواقع تدمير للإرادة الوطنية مما يدخل فى إطار مخطط تكسير عظام البلدان العربية وبلدان العالم الإسلامى المتعاونة معها لكى تصنع منهم أمريكا والصهيونية عالم جديد يناسب مزاج إسرائيل ويخدم المصالح الغربية، ويجعل منها القوة الوحيدة المتحكمة فيما أسموه بالشرق الأوسط الجديد.

ثالثا : ومن خلال مراجعتنا للمقررات المدرسية بصورة عملية بعد معاهدة «كامب ديفيد» وجدنا أن كتاب المواد الاجتماعية للصف الثالث

الإعدادى لسنة ٨٩ / ١٩٩٠ وعدد صفحاته ١٧٠ صفحة منها ١٨ صفحة فقط للتاريخ أي ١٠% ، و ٨ % للتربية الوطنية مقابل حوالى ٨٠ % للجغرافيا، مما يثير التساؤل حول هذا التوسع الملحوظ فى موضوعات الجغرافيا، وإسقاط وتجاهل معظم الموضوعات التاريخية الواجب دراستها، إن ذلك قد أدخل تلاميذ مدارسنا الذين درسوا هذا المقرر فى موضوعات جغرافية وصفية كثيرة تبعدهم عن الوعى التاريخى الذى يثير الجدل والمناقشة حول الحقائق التاريخية الخاصة بنا ، وبحث أسباب تأزم أحوالنا سواء فى الماضى أو الحاضر مما ساهم فى تزييف إدراك أجيالنا، وأدى لافتقادها للهوية الوطنية [٢٥] .

واستمرارا لنفس مسلسل التشويه والإسقاط يتحدث كتاب «تاريخ مصر الحديث» للصف السادس الابتدائي عام ٨٩ / ١٩٩٠ عن العدوان الثلاثى فى خمسة سطور فقط تعكس مدى التجاهل المقصود للحقيقة التاريخية لكفاح الشعب المصرى ضد قوى الغزو والاستعمار [٢٦].

أما كتاب الشهادة الإعدادية «الدراسات الاجتماعية» لعام ١٩٩١ لمؤلفه إبراهيم الدسوقى محمد وآخرون فقد قسى قسوة شديدة على تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وإنجازاتها بما فيها حرب السويس عام ١٩٥٦ حيث ألغى الكتاب دور هذه الثورة، وأورد فقط عددا من السطور لا يتعدى عدد أصابع اليد الواحدة عن بعض ما يخص تاريخ مصر ما بعد ثورة ١٩٥٢ تحت عنوان «نظام الحكم فى مصر وتطور الديمقراطية» [٢٧] وهى لعبة تمويهية لا تخيل على أى متابع مدقق لهذه الأمور، ويورد نفس المقرر أسئلة تافهة وغير قومية ولا منطقية مثل: هل العدوان المسلح على قناة السويس يحافظ على حرية الملاحة فيها أم يوقفها؟ [٢٨] ، وهو سؤال مقلوب لأسئلة تاريخية حقيقية عن هذا الحدث التاريخي السياسي العسكري الهام من قبيل : هل كان

من حق الدول المعتدية غزو مصر والاعتداء عليها ؟ ، وهل القناة التي عاد الاستعمار لاحتلالها عام ١٩٥٦ بالتنسيق مع إسرائيل تجرى فى أرض مصرية أم فى أرض أوربية ؟ ، ومن الذين حفروها وماتوا في قاعها حتى يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر؟، ومن الذين كانوا يستفيدوا من دخلها المصريون أم الأوربيون ؟ ، وهل خطأ أن تستعيد القيادة السياسية لمصر المتمثلة فى جمال عبد الناصر القناة وتؤممها وتردها لأهلها بعد استغلالها والتهام أرباحها لمدة حوالى ٨٦ عاما ؟.

ومن المقررات الدراسية الصادرة حديثا فى عام ٩٧ / ١٩٩٨ كتاب «جغرافية العالم ودراسات فى تاريخ مصر الحديث" لمؤلفه أحمد اللقانى وآخرون، حيث نجد الجزء الخاص بتاريخ مصر الحديث فيه يحتوى على ٥٧ صفحة فقط لأن صفحات التاريخ بالكتاب ٧٧ صفحة تقريبا فإذا ما طرحنا منها ١٠ صفحات صور و١٠ صفحات أسئلة (٧٧ – ٢٠ = ٥٧ صفحة). والسؤال الذي يطرح نفسه على الفور هو هل من الممكن عرض تاريخ مصر الحديث والمعاصر على كثرة أحداثه فى ٥٧ صفحة ؟ ، وفى وسط هذا الإيجاز المخل كيف يتحدث الكتاب عن حرب السويس ؟ [٢٩].

وورد موضوع العدوان الثلاثى فى كتاب التاريخ الحالى للثانوية العامة فى ١٧ سطرا فقط لا يذكر فيها كفاح شعب بورسعيد، ولا دور الجيش المصري فى مواجهة الجيوش الإسرائيلية فى سيناء [٣٠]. ولم تشر كثير من كتب التاريخ الحالية لمدى تماسك الشعوب والحكومات العربية فى حربي ١٩٥٦ ، ١٩٧٣ بالشكل الذي يعكس حقيقة الكفاح الوطنى للشعب المصرى، وتلاقى المشاعر القومية للشعوب العربية فى مواجهة عدوان ضد قطر عربي تم الاعتداء عليه.

والواقع أن المعالجة المشوهة والمزورة والمنحرفة فى كتابة تاريخ مدارسنا قد أدخلت أبناء الأمة العربية في دائرة الشك فى رموز تراثنا

وتاريخنا، وأنستنا أمجادنا التاريخية، وجعلتنا نخلط بين العدو والصديق، وجرتنا إلى السخط المعلن وغير المعلن، بل وحولتنا هذه المعالجة من الشك فى خصوصياتنا إلى الإعجاب بخصوصيات الآخرين كالأمريكيين والأوربيين وربما الإسرائيليين، ومن المحتمل أن ينتقل هذا الإعجاب بعد ذلك إلى اليابانيين أو الصينيين ولكن دون أى رد فعل أو عمل أو تحرك من جانبنا نحن.

وفى مواجهة هذا النقص التاريخى المتعمد، والتشويه المقصود والتزييف الواضح لمقررات التاريخ لمدارسنا علينا أن نتدارك ــ عند إعادة تأليفها وطباعتها من جديد ــ أخطاءنا ونحافظ على موروثنا الثقافي، ونستعيد تلك الصور التاريخية التى تدل على حقيقة مواقفنا ومشاعرنا الوطنية، والتى تخلد رموزنا الوطنية وفى مقدمتهم محمد على ورفاعة الطهطاوى وأحمد عرابى ومحمد عبده ومصطفى كامل وسعد زغلول وجمال عبد الناصر. إن إسقاط هذه الحقائق من كتب التاريخ المدرسية يعوق تكوين حس قومي فى وجدان وعقلية تلاميذنا مما ينذر ربما بزوال هويتنا القومية، وحتمية مواجهة هذا التشويه والتزوير التاريخي تصبح ضرورية إذا ما عرفنا ماذا يرتب الآخرون لنا ممن يراهنون على استمرار تخلفنا وزوال هويتنا، فمن خلال سؤالي لأمناء مكتبة متحف وزارة التربية والتعليم عرفت أن المقررات التاريخية التى تدرس لطلاب مدارسنا فى السنوات الأخيرة لم تتجه عناية باحثينا لدراستها منذ أصدرت كتابي الأول «تاريخ مصر الحديث والمعاصر فى مقررات المدارس المصرية ١٩٩٦» ، وأن الذين ذهبوا ودرسوا هذه المقررات التاريخية كانوا من الأجانب خاصة من الأمريكيين.

ويتحتم علينا أيضا مواجهة هذا التشويه والتزوير إذا ما عرفنا ماذا ترتب إسرائيل لنا، فمن خلال الدراسة التي قدمتها الباحثة: صفاء محمود عبد العال

بعنوان «تربية العنصرية فى المناهج الإسرائيلية» تقديم الدكتور حامد عمار ــ الصادرة فى ٢٠٠٥ عن الدار المصرية اللبنانية ــ يمكننا أن نعرف حتى من خلال عرض عناوين فصول الكتاب الأسلوب والمنهج الإسرائيلى فى التعامل مع العرب وفى القلب منهم مصر، فعناوين فصول هذا الكتاب نصا هى:

الفصل الأول : النظرة الدونية للعرب .

الفصل الثانى : تفوق اليهود العرقى .

الفصل الثالث: التمايز العنصرى اليهودى فى الترتيب الاجتماعى .

الفصل الرابع : دعوة للحقوق التاريخية فى أرض إسرائيل .

الفصل الخامس : التوسع الاستيطانى فى أرض إسرائيل .

الفصل السادس : هاجس الأمن الإسرائيلى .

الفصل السابع : تهويد القدس .

ويقع الكتاب المشار إليه عاليه فى حوالي ٢٣٠ صفحة، إعتمدت المؤلفة في كل كلمة من كلامها فيه على وثائق عبرية إسرائيلية، تبين ماذا يدرس تلاميذ المدارس الإسرائيلية من موضوعات تقطر كراهية وعداء للعرب فى الوقت الذي تدعونا إسرائيل وأمريكا فيه إلى استخدام لغة السلام والحب فى مواجهة لغتهم للعداء والتحقير والتدمير.

نحو مقرر ومنهج تاريخي عربي موحد:

فى ضوء المعطيات السابقة وغيرها، ومن واقع الفرقة وعدم التوحد العربى الذى تفرضه علينا أنظمة حكم متخلفة وظروف خارجية ضاغطة علينا، ندعو «الجمعية المصرية للدراسات التاريخية» لتبنى عقد مؤتمر قومي عام على مستوى البلدان العربية مجتمعة موضوعه «نحو مقرر ومنهج تاريخ عربي موحد لطلاب المدارس العربية»، ومن غير الجمعية

التاريخية المصرية يتصدى لمثل هذا العمل التاريخي القومي الهام الذي تأخر كثيراً ؟ ، هذا المؤتمر الذي بإمكانه أن يؤكد على أهمية دروس التاريخ فى المدارس العربية، وتأصيل علاقات الوحدة، وزيادة حجم المشترك بين الشباب العربى ، ويخلق الانتماء الوطني والقومي بدلا من سيادة الانتماءات الإقليمية المفككة، وهذا يمهد الطريق نحو ثقافة عربية ومصالح مشتركة تدعم وتوطد الأمل فى قيام وحدة عربية نحلم بها جميعا .

إن منهج تاريخ عربي مشترك لطلاب المدارس العربية لا بد أن يراعى العام، ويقلل من الخاص بين الشعوب العربية فالواجب أن يدرس الطلاب العرب تاريخ واحد لكل العرب بدلا من تواريخ إقليمية متناقضة ومتضاربة، تاريخ يراهن على الوحدة لا على الانقسام، ويضع الطلاب والشعوب العربية أمام مسئوليتها التاريخية فى مواجهة حالة الخلافات والإقليمية، تاريخ يدفع الحكام العرب لأن يعبروا عن مصالح بلادهم وإلا يصبحون غير جديرين بالتعبير عنها، تاريخ يولد طاقة وشباب قادر على صنع أمة قادرة على المنافسة والتحدى فى وسط الأمم ، فمواطنى شعبنا العربى ليست عقيمة إنما العقم فى ثقافتها وفى سياستنا.

إن تاريخ عربى قومى موحد يعمق الهوية القومية العربية، ويخرج أجيال مؤمنة بأوطانها واثقة فى تاريخها وقدرات شعبها، وهذا وغيره يجر إلى تحقيق الآمال العربية من سوق عربية مشتركة، وإزالة للحواجز الجمركية والحدودية العربية، ومرونة فى تحرك وانتقال العمال والموظفين والأساتذة والعلماء، والتدرج إلى قيام اتحاد عربى يرتقى إلى كتلة اقتصادية وسياسية واحدة وسط كتل أمريكا والاتحاد الأوربى والصين والأسيان بدلا من أن تتخاطفنا القوى لأننا افتقدنا الهوية والقوةالوحدة.

وعلى المستوى التنظيمى والهيكلى فى النظام التعليمى المصرى بالذات ـ وفيما يتصل بوضع المناهج الدراسية ـ أطالب أولا : أن يقتصر دور كليات التربية على الدراسات العليا فقط، بمعنى أن يلتحق بها خريجو الكليات الأكاديمية المختلفة كالآداب والعلوم وغيرهما للحصول على دبلوم يؤهلهم لمهنة التعليم بعد حصولهم على مؤهلهم الأكاديمي، أو للحصول على الماجستير أو الدكتوراه فى مجال التربية. وثانيا: ألا يضع رجال التربية أنفسهم فى كل صغيرة وكبيرة فى المدارس والوزارة والمقررات الدراسية المختلفة بعلم وبغير علم. وثالثا: أن يكون مؤلفو الكتب التاريخية بالذات من أساتذة التاريخ لا من أساتذة التربية وطرق التدريس وخلافه، وأن يقتصر دورهم على النواحى التربوية والمنهجية لا على تأليف المادة العلمية.

الهوامش

١- زكي البحيري ، تغير مقررات التاريخ المدرسي المصري وأثرها على الإنتماء والوعي القومي ، ص ١-٢.

٢- الأهرام في ٢٧/ ١٠ / ٢٠٠٦ مجموعة مقالات لمحمود مراد بعنوان خمسون عاما على حرب السويس .

٣- محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ،الوثائق المنشورة ، والملحقة بالكتاب ، الوثيقة الأخيرة ، مطابع ونشر الأهرام ، ١٩٨٦ .

٤- الأهرام في ٢٧ /١٠/ ٢٠٠٦ مصدر سابق مقالات لمحمود مراد .

٥- أحمد عزت عبد الكريم وآخرون، تاريخ العرب الحديث ، للصف الثالث الثانوي، دار وهدان للطباعة، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، طبعة ٦٨ – ١٩٦٩ ، ص ٣١٤ .

٦- نفس المصدر ، ص ٣١٥ .

٧- نفس المكان.

٨- نفس المصدر ، وفليب جلاب، هل نهدم السد العالي ، كتاب الأهالي ، القاهرة عام ١٩٨٥ ، ص ٤٤-٤٩.

٩- أحمد عزت عبد الكريم، المصدر السابق ، ص ٣١٦ .

١٠- رشدي مجلع الحكيم وآخران، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، للصف الثالث الإعدادي، وزارة التربية والتعليم، عام ٧٦ / ١٩٧٧، ص ١١٧.

١١- إبراهيم الدسوقي محمد وآخران، كتاب الدراسات الاجتماعية، للصف الثالث الإعدادي ، وزارة التربية والتعليم ٩٢/ ١٩٩٣ ، ص ٢٢٦.

١٢- أحمد عزت عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٣١٦ .

١٣- إبراهيم الدسوقي محمد وآخران، مقرر الصف الثالث الإعدادي ٩٢ / ١٩٩٣ مصدر سابق، ص ٢٢٦.

١٤- لمزيد من التفاصيل عن حرب السويس ، راجع ملفات السويس لمحمد حسنين هيكل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٩٦. وكذلك ٥٠ عاما على حرب السويس لمحمود مراد مجموعة مقالات بجريدة الأهرام في ٢٥ ، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦ ، والسياسة الدولية، قسم خاص، خمسون

عاما على أزمة السويس ١٩٥٦ ، وهى مجموعة مقالات لمحمد السعيد سليم وآخرين ٨ – ٤٥ ، العدد ١٦٦ أكتوبر.

١٥- عبد الرؤوف نصر، محمد ابراهيم الصيحي، التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربي، الصف الثالث الإعدادي، وزارة التربية القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١٨٩ .

١٦- أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ العرب الحديث من الفتح العثماني حتى الوقت الحاضر، الثالث الإعدادي، وزارة التربية، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٣٣ .

١٧- عبد الرؤوف نصر .. مقرر الإعدادية ١٩٧٠ ، مصدر سابق ص ١٩٠ .

١٨- أحمد عبد الرحيم مصطفى، مقرر الإعدادية للتاريخ ١٩٦٧، مصدر سابق ص ١٣٧ .

١٩- أحمد عزت عبد الكريم ، كتاب التاريخ للثانوية العامة ٦٨ / ١٩٦٩ مصدر سابق ، ص ٣١٧.

٢٠- أحمد عبد الرحيم مصطفى، مقرر الإعدادية للتاريخ ١٩٦٧، مصدر سابق، ص ٢٢٠ وما بعدها .

٢١- أحمد عزت عبد الكريم وآخرون ، تاريخ العرب الحديث للصف الثالث الثانوي، طبعة جديدة عام ١٩٧٤ .

٢٢- زكي البحيري، تغير مقررات التاريخ المدرسي المصري وأثرها على الانتماء والوعي القومي ٢-١٠ .

٢٣- نفس المؤلف، كتاب تاريخ مصر الحديث والمعاصر في مقررات المدارس المصرية ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢١٠ .

٢٤- نفس المرجع والمكان .

٢٥- نفس المؤلف ، تغير مقررات التاريخ ... مرجع سابق،ص ٦.

٢٦- نفس المؤلف، كتاب تاريخ مصر في المقررات ... ، مرجع سابق ، ص١٨١ – ١٨٢.

٢٧- إبراهيم الدسوقى محمد وآخران، كتاب الدراسات الإجتماعية، للصف الثالث الإعدادى، ١٩٩١/٩٠، ص ٥٤.

٢٨- نفس المصدر، ص٧٢٢.

٢٩- زكى البحيرى، تغير مقررات التاريخ... مرجع سابق، ص١٠.

٣٠- عطية القوصى، وعبد العزيز نوار وعاصم الدسوقى وآخرون، كتاب التاريخ للثانوية العامة، طبعة وزارة التربية والتعليم، عام ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ ص ونريد أن نلفت النظر هنا إلى أن هذا الكتاب قد اشترك فى تأليفه ومراجعته ووضع ملاحقه أكثر من عشرين مؤلفا يتحملون ما ورد فيه من تغيير وتشويه وأخطاء وإسقاط لحقائق تاريخية.

obeikan.com